«المستقبل»: انقطاع الكهرباء مسؤولية «التيار»

شدّدت كتلة «المستقبل» على «ضرورة مبادرة الحكومة إلى العمل على التنفيذ العملي لمقررات الحوار السابقة»، داعية هيئة الحوار الوطني إلى «الدخول مباشرة في نقاش البند الوحيد المتبقي على جدول أعمالها وهو بند سلاح حزب الله».

«نتمنى على الإخوة الفلسطينيين عدم الوقوع في أفخاخ النظام السوري» (دالاتي ونهرا)

عقدت كتلة المستقبل اجتماعها الأسبوعي في بيت الوسط، أمس، برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة، الذي وضعها في "أجواء وتفاصيل المعلومات والتحذيرات الأمنية التي وصلته في الأيام الماضية من مصادر موثوقة عن تحضيرات أمنية لاستهدافه بالاغتيال مع لائحة من الأهداف تتضمن شخصيات سياسية ودينية في الشمال وبقية المناطق". ولفتت الكتلة "عناية الحكومة والمسؤولين فيها، إلى أن الإستمرار في حجب حركة الاتصالات عن الأجهزة الأمنية، بغض النظر عن الحجج القانونية الواهية المستعملة لتبرير هذا الحجب، يجعل الحكومة شريكة في تغطية أعمال الإجرام والاغتيال التي يُحضّر لها أو التي يمكن أن تحدث". كذلك، استعرضت الكتلة "الحال التي وصلتها البلاد نتيجة الشلل شبه التام للقرار السياسي في الحكومة والتدهور المقلق لهيبة الدولة واحترامها بسبب أداء الحكومة ووزرائها وخلافاتهم بين بعضهم بعضاً"، معتبرة أن "الأداء السيّء لتلك الوزارات والحكومة ككلّ يشرع الباب أمام المصطادين في الماء العكر للتصرف براحة لبث الفرقة والخلاف وإشاعة الفوضى والفتنة في البلاد".

وحمّلت وزراء التيار الوطني الحر المتعاقبين مسؤولية "تفاقم انقطاع التيار الكهربائي بالدرجة الأولى وهم الذين يتولون هذا القطاع منذ أكثر من أربعة أعوام، ولا سيما أن وزير الوصاية الحالي منصرف إلى الأعمال الانتقامية والكيدية، والى ترتيب صفقات مشبوهة على مختلف المستويات في نطاق مسؤولياته حيث تتوالى الفضائح

> "حجب حركة الاتصالات يجعل الحكومة شريكة في تغطية الاغتيالات"

من فضيحة المازوت الأحمر وصولاً إلى روائح الصفقات في تلزيم أعمال خدمات الصيانة، إلى رعايته السمسرات والعمولات في قضية البواخر الشهيرة، إلى مسألة إعادة التأهيل لمعامل الإنتاج، والمخالفات الدستورية والقانونية والعملية في تلزيم مقدمي الخدمات. ناهيك عن الفضائح الأخرى التي باتت تتشكل غيومها في قطاع المياه والسدود ومنها سد جنة". ورأت الكتلة أنّ "إقدام الحكومة على إقرار مشروع قانون لفتح اعتماد إضافي على موازنة العام 2005، بقيمة 11561 مليار ليرة يعطي مؤشرات سلبية، ويدلّ على عدم جدية الحكومة في إقرار مشروع الموازنة للعام الحالي وغياب سياسة اقتصادية ومالية واجتماعية واضحة لديها، لمواجهة ما تسببت به من تراجع حادٍ في النمو الاقتصادي وانعدام للثقة محلياً وخارجياً من جهة ثانية".

وتوقفت أمام "وقائع الفضيحة المدوية التي كشفها نواب الكتلة بالأمس في مجلس النواب بالنسبة إلى الأخطاء الفادحة والفاضحة التي وقعت فيها وزارة المال ورئيس لجنة المال والموازنة ورئيس كتلته حيث خلطوا بين 3.9 مليون دولار و3.9 مليار دولار"، لافتة إلى أنهم "روّجوا أن الحكومات السابقة قد هدرت وأنفقت مبلغ 3.9 مليار دولار من هذه الهبات، وذلك استنادا إلى جداول ووثائق رسمية ممهورة ويا للأسف بتوقيع وزير المال الحالي وجرى إعتمادها كوثائق رسمية". وأكدت أن "أسلوب التهويل واللجوء إلى تضخيم الأرقام وتزويرها هو فضيحة ما بعدها فضيحة لم يسبق أن وقع فيها جاهل أو مدع قبل الآن، وهذا دليل آخر على مستوى الفشل الذي وقعت فيه هذه الحكومة ووزراؤها المعنيون ورئيس لجنة المال والموازنة".

وتوقفت الكتلة أمام الإشكالات الأمنية التي شهدتها المخيمات الفلسطينية، فعبّرت عن تمسّكها بالدور الوطني لمؤسسة الجيش اللبناني، مؤكدة كامل دعمها وتأييدها لها، متمنّية على الإخوة الفلسطينيين "عدم الوقوع في الإفخاخ التي ينصبها النظام السوري وأعوانه لجر المخيمات وسكانها إلى مواجهات مع إخوتهم في لبنان". ■

جعجع ينتقد حكومة «الهريان»: ليستقل باسيل

شنّ رئيس حزب «القوات اللبنانية» هجوماً عنيفاً على حكومة «الهريان» ووزير الطاقة والمياه جبران باسيل قائلاً: «إذا كان عاجزاً عن التغيير فليرحل».

ولفت جعجع إلى أنّ "في عزّ الحرب لم تمر أي مناسبة تم قطع الطاقة فيها عن كل لبنان في الوقت نفسه، فيما الحكومة تشارك في مؤتمر للطاقات المتجددة". وقال في مؤتمر صحافي عقده في معراب أمس: "نحن لا نضع المسؤوليّة كاملة على وزير الطاقة الحالي، إلا أن جميع الوزراء المتعاقبين على هذه الوزارة هم من فريق 8 آذار باستثناء الوزير جورج فرام. فلماذا لا يستقيل باسيل إن لم يكن قادراً على التغيير؟"، وسأل: "لماذا هو وزير طاقة؟ إذا كان غير قادر على التصليح فليرحل. وإذا لم يكن هناك من يستطيع الإصلاح في هذه البلاد فلنقفل وزارة الطاقة ونلقي اللوم على الوزراء المتعاقبين".

أضاف: "كلما طرحنا موضوع الطاقة يقال لنا إن الحق على من يعرقلون الأموال. لذا نقول لهم اتركوا هذه الوزارة فأنتم أكثريّة في الحكومة ومجلس النواب فيما تتهمون الآخرين بالعرقلة. الكهرباء كارثة على المواطن ولا يمكن لهذه الحكومة معالجتها لذا عليها الرحيل".

وسأل جعجع عن أسباب عرقلة الموازنة؟ هل يمكن لدولة أن تقوم من دون وضع اقتصادي سليم؟ فهذا الوضع يذهب من سيء إلى أسوأ"، معتبراً أنّ "إذا نجحت هذه الحكومة في أمر، فهي نجحت في جمع كل الحوادث من أجل ألا يأتي لا المستثمرين ولا السياح". وأعرب عن اعتقاده بأن "السياح لا يأتون إلى لبنان لأنهم قلقون من اختطافهم والحكومة اللبنانيّة في أحسن الأحوال غير معنيّة، وفي أسوئها متواطئة مع النظام السوري".

ورأى جعجع "أننا نتعرض لعمليّة هريان كاملة، بحكم الحكومة الموجودة"، واصفاً الحوار بأنه "ملهاة لا يمكنه اتخاذ أي قرار، ولن يؤدي سوى إلى إبعاد أنظارنا عن المشكلات في البلاد".

وانتقد الحكومة لأنها "تركت الجيش منفرداً في مواجهة الحوادث الأمنيّة، فيما يدفع الوزراء الجيش عبر التصاريح الشاعريّة الداعمة له. فهل الوزير يطلق التصاريح الشاعريّة أم يعطي توجيهات؟"

وعن المخيمات الفلسطينية، أسف جعجع لأن "الحكومة غير موجودة وتصرّح فقط، كأن المواطنين هم المولجون حل الأزمات أما هي فتكتفي بالتصريح. وهنا أسأل لماذا لم يتصل أيّ من الرؤساء بالرئيس الفلسطيني محمود عباس لحلّ أزمة المخيمات؟ وهل يجوز ترك الجيش منفرداً في حل هذه القضيّة. إما إذا كانوا يتكلمون عن الحوار فنحن اتخذنا القرار بنزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وبالتالي ليتخذوا القرار بتجريد المواقع الفلسطينيّة خارج المخيمات من السلاح".

ورأى جعجع أنّ "الحكومة تلعب دور "اليونيفيل" في طرابلس، فهل من الصعب اتخاذ قرار لتجريد جبل محسن وباب التبانة من السلاح؟ فهذه ليست حكومة النأي بالنفس إنما الغياب عن السمع".

وقال: "رأفة بهم وبسمعتهم عليهم أن يستقيلوا، لأن هذه البلاد أصبحت أرضاً من دون سلطة، فهذا يقفل الطريق من هنا والآخر يقفلها من هناك تحت ذريعة من هنا وذريعة من هناك... من الحرام أن نذهب إلى الحوار في جنس الملائكة في ظل هذه المشاكل. ولو كان رئيس الجمهوريّة هو من يبت بالحوار لكنت ذهبت مسرعاً، إلا أنه فقط راعٍ لهذا الحوار".

واعتبر جعجع أنّ "بمجرّد أن يزيح هذا الطاغوط عن صدورنا سيرى اللبنانيون أننا قادرون على تشكيل حكومة جديدة قادرة على حلّ أزمات البلاد، لكن بما أننا انتهجنا العمل السياسي في المعارضة، فعلينا أن نصرّح ليل نهار لنقول للمواطنين إن الاستمرار في الوضع الراهن لا يجوز، ونحن انتهجنا المسار السياسي السلمي ولن نقوم بثورة إنما سنضع الرأي العام في الوضع الراهن لنتمكن في أول استحقاق ديموقراطي من قلب المعادلات الراهنة". ■

«الحوار ملهاة ولو كان سليمان هو من يبتّ فيه لشاركت مسرعاً» (ألدو أيوب)

14 آذار: لنشر الجيش في الناعمة والمخيمات

أكدت الأمانة العامة لقوى 14 آذار أنّ « سقوط نظام بشار الأسد ينهي مرحلة سوداء من تاريخ لبنان وتاريخ العلاقات اللبنانية – السورية، وقد يكون مناسبة أيضاً لطي صفحة الانقسام الداخلي اللبناني على قاعدة عودة جميع الأفرقاء إلى الدولة بشروط الدولة». ولفتت الأمانة العامة في بيان أصدرته بعد اجتماعها الدوري إلى أنّ "القوات السورية التابعة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد تستمرّ في سياسة الاعتداءات المتعمّدة على الحدود اللبنانية شرقاً وشمالاً، وكان آخرها حوادث عرسال ووادي خالد". وحمّلت الحكومة "مسؤولية كلّ اعتداء يتعرّض له أي مواطن لبناني، مزارعاً في حقله كان أم مسؤولاً سياسياً"، سائلة عن "نتائج التحقيق في محاولة اغتيال رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعجع وفي حادثة اغتيال الشيخين أحمد عبد الواحد ومحمد مرعب في الكويخات". وإذ رأت أنّ "ما تشهده البلاد من فلتان أمني وتداعي مقوّمات الوطن الاجتماعية والاقتصادية والحياتية، وقطع طريق المطار بما لها من معان، يفرض على هذه الحكومة، شريكة النظام السوري وصنيعة السلاح غير الشرعي، الرحيل"، لاحظت الأمانة العامة أنّ "حوادث المخيمات الأخيرة أطلّت برأسها بعد ظهور الأمين العام لـ"لجبهة الشعبية" لتحرير فلسطين– القيادة العامة أحمد جبريل في زيارات خاصة للبنان واستقبال الأسد له"، مطالبة رئيس الجمهورية "بنشر الجيش في الناعمة ومختلف القواعد وعلى كلّ الأراضي اللبنانية بما فيها المخيمات تنفيذاً لقرارات طاولات الحوار السابقة".

ونبّهت الأمانة العامة القوى السياسية والحزبية وهيئات المجتمع المدني من "تكرار وتعاظم الممارسات التي تريد تحويل الجامعة اللبنانية موقعاً خاضعاً لفريق سياسي طائفي معين"، معتبرة أنّ "تفرّد رئاسة الجامعة بالقرارات وتجاوزها القوانين يدعو إلى ضرورة تحديد وتوضيح صلاحياته من خلال قانون جديد للجامعة".

من جهة أخرى، شددت على أنّ "الانتخابات الفرعية التي تشهدها منطقة الكورة هي استحقاق "14 آذاري" بامتياز يتجاوز الترسيمات الحزبية"، مؤكدة "دعمها الكامل والصريح لمرشّح حزب "القوات اللبنانية" الدكتور فادي كرم". إلى ذلك، أكدت الأمانة العامة أنّ "الربيع العربي قد سطّر مرحلة جديدة في اتجاه الديموقراطية وكرامة الإنسان مع الانتخابات الرئاسية الجديدة في مصر"، مشيرة إلى أنها " تنظر لهذا الإنجاز الذي حقّقه الشعب المصري بعين الأمل من أجل استقرار مصر العزيزة وشعبها الذي يستحق الحياة الكريمة أسوةً بكل شعوب العالم".

وتقدمت الأمانة العامة بأحرّ التعازي من "المملكة العربية السعودية ومن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ومن وليّ العهد الأمير سلمان بن عبد العزيز بوفاة الأمير نايف بن عبد العزيز"، داعية جميع المخلصين إلى "إحياء الذكرى السابعة لاغتيال الشهيد جورج حاوي، في بتغرين يوم الأحد 24 الجاري". ■